دراسة المرصد النقابي والعمالي المصري
شهر أغسطس 2008

إضراب عمال شركة أمانكو
يبدأ أسبوعة الثاني

بدأ العاملين بشركة أمانكو إضراباً عن العمل (الأمتناع عن القيام بمهمة نقل الأموال)، واعتصاما أمام الشركة من يوم الأحد الموافق 3/8/2008.

شركة أمانكو شركة مساهمة مصرية، بها العديد من المساهمين ضمنهم المخابرات، ومقر الشركة هو: مدخل أكتوبر– مساكن هضبة الهرم– البوابة الرابعة– بجوار مدرسة المخابرات. وهذا عنوان المقر الرئيسي الذي عدد العاملين به 850 عامل، وعدد من الفروع الأخري في العباسية وأسيوط وغيرها، والعاملون بالشركة يقومون بالأنشطة المختلفة للشركة، وضمنها عملية النقل نفسها، والتي يتعرض العاملين بها للخطر حيث أنهم معرضون أثناء نقل الأموال للهجمات المسلحة التي تستهدف سرقة الأموال والتي ربما يدفع بعضهم حياته في أثناء مقاومة السرقة.

ويطالب العمال بـــ:

1–صرف علاوة الـــ 30% التي أقرها الرئيس مبارك.

2–تطبيق قانون العمل فيما يخص ساعات العمل الإضافية.

3–وجود لائحة جزاءات مختومة من مكتب العمل طبقاً للقانون.

4–تشكيل لجنة نقابية تدافع عن حقوقهم، حيث أن أعدادهم أضعاف ما نص عليه القانون.

5–وجود وسيلة يثبت من خلالها مواعيد حضورهم للعمل، ومواعيد انتهائهم منه.

6–حل مشكلة المرور، وخصوصاً مع تطبيق قانون المرور الجديد، فطبيعة عملهم تحتم عليهم الوقوف أمام البنوك، وهو ما يجرمه القانون، وتحملهم الشركة المخالفات المرورية.

7–صرف مستحقاتهم في مواعيدها الرسمية.

وقوام الاعتصام خلال الأسبوع الماضي كان قائماً علي هذا القسم، فعددهم في المقر الرئيسي 300، كان عدد المضربين منهم حوالي 200 عامل.

وقد بدأ العمال منذ اليوم الأحد 10/8/2008، الدخول بالاعتصام داخل الشركة، وذلك بعد أن انتبهوا إلي ما يدبر لهم من إدارة الشركة، والتي اعتبرتهم غائبين عن العمل طوال الأسبوع الماضي، واستعانت في ذلك بالشرطة التي كانت تثبت في محاضرها بشكل يومي أنهم أمام الشركة، وعندما ذهب العمال اليوم إلي الشركة قدموا لإدارة الشركة مذكرة بكونهم مضربين ومعتصمين داخل مقر الشركة، وبها مطالبهم، إلا أن الإدارة رفضت إستلامها، وطالبتهم بالعمل وكأن شيئاً لم يكن، وعندما ذهب بعض العمال لقسم شرطة اكتوبر لتحرير محضر بإضرابهم عن العمل، واعتصامهم، طلب القسم منهم تفويض من كل زملائهم، وهو ما قاموا به بالفعل.

وتحدث العمال عن موقف مكتب عمل أكتوبر، حيث أنهم توجهوا لمكتب العمل وقابلوا الأستاذ محمد حنفي مدير المكتب، الذي رفض عمل أي شئ لهم، وقال لهم فضوا الإضراب أولا وعودوا للعمل حتي أستطيع عمل أي شئ، ويتسائل العمال كل هذه المخالفات لقانون العمل، ولم يقم مكتب العمل باتخاذ أي إجراء تجاه الشركة، وعندما ذهبنا إليهم، تحدث إلينا وكأنه العضو المفوض للشركة، وليس مكتب العمل الذي من المفروض أن يدافع عن حقوقنا، أو علي الأقل يطبق القانون، فإلي أين نذهب إذن؟؟!!

وتحدث العاملين عن التعسف الذي يتعرضون له من قبل إدارة الشركة والتي في قيادتها جنرالات جيش سابقين، فهم يعملون بعض الأحيان لأكثر من 24 ساعة متواصلة، وبعد عودتهم من رحلات العمل الطويلة ربما لا يرون الأوراق التي تعلقها الإدارة علي الحائط بمواعيد الصيانة والتي ربما كانت صباح نفس اليوم الذي يعود فيه العامل من الغردقة أو أسيوط وغيرها، فتبالغ الإدارة في الجزاء عليه، كما أن العاملين لا يطبق عليهم قانون العمل فيما يخص ساعات العمل الإضافية، وليس لديهم في الشركة لائحة جزاءات ، وتطبق الجزاءات كما يحلو للإدارة.

كما يتحمل السائقون منهم ما لا طاقة لهم به، حيث تضع الإدارة شروط متعسفة تحملهم أعباء صيانة السيارات التي يقودونها لتوصيل الأموال، وكذلك فيما يخص صندوق الزمالة والذي توضع قواعده بحيث تضيع علي العاملين حقهم فيه، كما أن التأمينات المؤمن بها عليهم اقل من أجورهم الحقيقة، وتحدث العمال عن الكثير والكثير من المشاكل التي يعانون منها.

هذا وقد حاولت إدارة الشركة خلال الأسبوع الماضي كسر الإضراب وذلك عن طريق محاولة اجتذاب بعض العاملين وطلبت منهم القيام بالعمل، مقابل 200 جنيه عن يوم العمل الواحد، وعندما فشلت في ذلك من خلال الفرع الرئيسي حاولت عمل ذلك من خلال الفروع.

المرصد النقابي والعمالي المصري

12 ظهر يوم الأحد الموافق 10/8/2008